الدلال يسأل بلدية الكويت عن أسباب زيادة رسوم بعض الخدمات

محمد الدلال

وجه النائب محمد حسين الدلال سؤالا لمعالي وزير الأوقاف والشئون الاسلامية ووزير الدولة لشئون البلدية ونص السؤال على: نشرت احدى الصحف الكويتية عن قيام بلدية الكويت بتقديم مقترحات بشأن زيادة رسوم عدد من الخدمات التى تقدمها البلدية تصل نسبة الزيادة إلى 50% وذلك بهدف وحسب الخبر الصحفي إلى تنمية الايرادات وتنويع مصادر الدخل، وقد أرفقت جريدة القبس في خبرها أعلاه جدول تفصيلي حول الزيادات المقترحة للخدمات، ونظراً لأهمية الموضوع وأنعكاسه علي كل من المواطنين والمتعاملين عموماً مع خدمات البلدية، ومن جانب أخر فأن مسألة الرسوم من المسائل الدستورية والقانونية التى تتطلب وجود قانون من أجل فرض الرسوم أو زيادتها وأن السلطة التنفيذية مقيدة في فرض الرسوم وهو ما أكده القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، لذا يرجي أفادتنا بالتالي:

1 – ما هي الاسباب والمبررات التى دعت بلدية الكويت لاقتراح زيادة الرسوم مع أرفاق الدراسات التى أعدت في هذا الشأن ومقارنة بين الرسوم السابقة والرسوم الحالية ومبررات الزيادة المقررة في الرسوم التى أنتهي إليه أقتراح البلدية مع بيان الفترات الزمنية للتطبيق.

2 – هل تم أخذ رأي الإدارة القانونية ببلدية الكويت أو رأى الفتوى والتشريع بشأن خضوع زيادة الرسوم المقترح من البلدية للضوابط الدستورية والقانونية وبالأخص القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة مع تزويدى بالاراء والدراسات القانونية في هذا الشأن.

3 – ما هي الملاحظات والمخالفات التى سطرتها الاجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين) بشأن ذات الرسوم التى أقترحت البلدية زيادة رسومها وهل كانت البلدية تقوم بتحصيل الرسوم وفقاً للقانون وما هو دور بلدية الكويت علي تلك الملاحظات والمخالفات مع أرفاق أيه أراء مذكورة من الأجهزةالرقابية بشأن مدى ملاءمة مقدار تلك الرسوم أن وجدت.

خليل أبل يسأل وزير المالية عن اختراقات أمنية في الجمارك

د. خليل ابل

وجه النائب خليل إبراهيم الصالح سؤالا إلى وزير المالية

قال فيه نما إلى علمي أن الإدارة العامة للجمارك تلقت كتابا من وزارة الداخلية

يشي بوجود ما يمكن وصفه بتشكيل عصابي يتواطأ في تهريب ممنوعات من المنافذ

الحدودية، وأن الادارة العامة للجمارك، لم تكترث إلى هذه المخاطر ولم تتخذ الاجراءات الاحترازية المطلوبة ولا التحقيقات اللازمة.لذا يرجى إفادتي بالآتي : 1 – هل تلقت الإدارة العامة للجمارك كتابا حمل اعترافات من مهرب طيور

مهددة بالإنقراض قال فيها أنه تعامل مع أكثر من شخص في ميناء الدوحة لتهريب ممنوعات ،وأنه « في كل مرة يتم فيها التهريب إلى داخل الميناء يأتي إليه شخص مختلف عن الآخر «؟.

2 – ما الإجراءات التي اتخذتها الجمارك بعد تلقيها هذا الكتاب ؟ مع تزويدنا بنسخة من الكتاب، والقرارات التي أصدرتها الإدارة بناء على الكتاب ؟. 3 – هل فتحت الجمارك أية تحقيقات مع المعنيين تتناسب و خطورة الأمر؟ مع إفادتي بنتائج التحقيق إن وجدت ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما أسباب عدم التحقيق في القضية ؟

4 – بحسب الكتاب الوارد إلى الجمارك، طالبت الجهات الأمنية بتشديد وتعزيز عمليات التفتيش في الميناء، ومراقبة تنزيل البضائع في الأحواض على أن تكون تحت الإشراف الجمركي لكي لا يتكرر التهريب «، فما القرارات التي اتخذت تطبيقا لهذه المطالب مع دعم الإجابة بالمستندات؟ .

منتقداً عدم تفعيله حتى الان

الدمخي: «حقوق الإنسان».. قانون على الورق فقط

رياض عواد

جانب من اجتماع اللجنة

ناقشت لجنة حقوق الانسان خلال اجتماعها امس اسباب عدم تفعيل عمل الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بحضور رئيس الديوان ونائبه وخمسة من الاعضاء.

وقال رئيس اللجنة النائب عادل الدمخي في تصريح صحفي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة إن المادة الثالثة عشر من قانون إنشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان تنص على ان تصدر اللائحة الداخلية للديوان، مبينا أن القانون صدر في عام 2015 ومضت 6 اشهر على التعديل الاخير الذي اجراه مجلس الأمة على القانون ورغم ذلك لم تصدر اللائحة الداخلية.

وأوضح أن الديوان الوطني لحقوق الانسان لا يزال بلا مقر ولا لائحة داخلية ولا ميزانية.

وقال ليس دورنا ان نلاحقكم يا حكومة لكي تفعلوا القوانين بل هذا دوركم انتم ، لافتا الى ان بعض اعضاء لجنة حقوق الانسان كان لهم كلام قاس خلال الاجتماع عن موضوع عدم تفعيل قانون انشاء ديوان حقوق الانسان .

وشدد على ضرورة ان تكون هناك وقفة حاسمة مع الوزير المختص تجاه عدم تفعيل القانون، مطالبا وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بسرعة تفعيل القانون.

وأضاف : القانون موجود فقط على الورق ونتباهى بوجود ديوان وطني لحقوق الانسان في الكويت ولكن فعليا الديوان غير موجود.

من جانب آخر، قال الدمخي إن الاقتراح بقانون في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لفئة غير محددي الجنسية موجود على جدول أعمال المجلس، وهناك طلبات من بعض الاعضاء بأن تكون له الأولوية في النقاش.

وبين ان الردود التي نشرت في الصحف كلها ردود سابقة على الاقتراحات النيابية المقدمة بهذا الخصوص ووردت هذه الردود للجنة قبل انجاز تقريرها بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية ، موضحا أن اللجنة لم تنجز تقريرها الا بعد النظر في كل هذه الردود والتشاور مع المختصين بشأنها.

الشاهين يسأل عن عدد موظفي الأشغال والطرق والإسكان المحالين للتحقيق بسبب الأمطار

اسامه الشاهين

وجه النائب الدكتورأسامة عيسى الشاهين سؤالا إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان نص على:

لمّا كانت الحكومة قد صرفت مبالغ مناقصات عامة لإنشاء وصيانة الطرق والأنفاق والجسور طوال العشر سنوات الماضية منذ عام 2007 وحتى عام 2017 والتي بلغت تكلفتها ما يقارب 20.000.000.000 د.ك (عشرين مليار دينار كويتي).

ولمّا كانت أحوال الشوارع الداخلية والطرق الرئيسية والسريعة سيئة بشكل عام، والتي أدت – وما زالت تؤدي – إلى بالغ الضرر بالأرواح والممتلكات والمركبات، وخاصة في ظل هطول الأمطار في موسمي الشتاء للعام الحالي 2018/2019 والعام الماضي 2017/2018.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1) كم عدد لجان التحقيق التي شُكلت بهذا الشأن؟ سواء كانت في وزارة الأشغال العامة أو الهيئة العامة للطرق والنقل البري أو غيرها من الجهات، يرجى تزويدي بقرارات تلك اللجان ونتائجها.

2) ما هي الإجراءات التنفيذية – الفنية – التي تم اتخاذها بناء على ما كشفته الأمطار من أوجه القصور والخلل؟

3) هل تمت معاقبة أي موظف عمومي – مهندس موقع أو مسئول استلام موقع أو غيره – بشأن الخلل والضرر الحاصل بالطرق؟

كما وجه النائب الشاهين سؤالا الى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان جاء خلاله:

نظراً لما كشفته أمطار فصل الشتاء في عام 2018/2019 الجاري وفصل الشتاء في العام 2017/2018 الماضي من خلل في تصرف السيول ومياه الأمطار في عدد من المناطق والمدن السكنية.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

4)هل تم تشكيل لجان تحقيق في المؤسسة العامة للرعاية السكنية أو غيرها بهذا الشأن في السنتين المذكورتين؟ في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بتلك اللجان وقراراتها ونتائجها.

5)ما هي الإجراءات التنفيذية – الفنية – التي تم اتخاذها بناء على ما كشفته الأمطار من أوجه القصور والخلل في المناطق والمدن السكنية؟

6)لماذا لم يتم إنشاء خزانات لتخزين مياه الأمطار في مدينة الشيخ صباح الأحمد السكنية؟ رغم التنبيه المتكرر لمصممي المدينة السكنية الجديدة لأهمية ذلك.

7)هل تمت معاقبة أي موظف عمومي – مهندس موقع أو مسئول استلام موقع أو غيره – بشأن الخلل والضرر الحاصل بالمناطق والمدن السكنية؟

هدد بتحويله إلى استجواب

العدساني لـ «صندوق الموانئ»: ردكم على سؤالي البرلماني تدخل سافر في عملي كنائب

رياض العدساني

قال النائب رياض العدساني امس في تصريح صحفي منحت وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 12/5/2007 شركة كي جي ال للاستثمار الترخيص رقم (24/2007) استنادا للمرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1990 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وانشاء صناديق الاستثمار والقرار الوزاري رقم (113) لسنة 1992 بإصدار اللائحة التنفيذية والقرارات اللاحقة لها، حيث اكتتبت مؤسسة الموانئ الكويتية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في ذلك الصندوق بنسبة تعادل 75% من اجمالي المساهمات الرأسمالية المسددة فعليا، وشاب ذلك الاستثمار كما كبيرا من التجاوزات الادارية والقانونية والمالية كما هو ثابت في تقارير الجهات الرقابية ومنها تقارير ديوان المحاسبة السنوية وكذلك تقرير ديوان المحاسبة المنجز في العام 2015 بناء على تكليف لجنة حماية الأموال العامة في مجلس الامة بشأن التجاوزات والتعديات التي تمت على الأموال العامة واملاك الدولة العائدة لمؤسسة الموانئ الكويتية من قبل شركة كي جي ال للاستثمار.

وقد جاء سؤالي البرلماني وهو حق أصيل للنائب في تجاوزات ما شاب اعمال صندوق الموانئ الاستثماري،وانعدام الشفافية التي شابت إجراءات التخارج من الأصول والاستثمارات العائدة له، حيث جاءت محصلتها استحواذ شركة كي جي ال للاستثمار وإدارة الصندوق على مبلغ ما يقارب 810.000.000 دولار امريكي بالرغم من عدم التزامها نحو سداد حصتها في راس مال الصندوق منذ تأسيسه وحتى انتهاء اجله في 2014/12/31، وفي سبيل المحافظة على الأموال العامة وامتثالا لنص المادة (17) من الدستور، تقدمنا بتوجيه أسئلة برلمانية الى الوزراء المعنيين كل في اختصاصه.

لنفاجئ وفي سابقة خطيرة نشر صندوق الموانئ الاستثماري بيان على ردا على الأسئلة البرلمانية المقدمة منا الى كل من وزير المالية ووزير الدولة لشئون الخدمات، غايتهم في ذلك تقويض العمل البرلماني والتأثير على ممثلي الامة عن القيام بواجباتهم المرسومة دستوريا، كما وجاء الرد من جهة لا تحمل

5 نواب يقترحون تأسيس الاتحادات الطلابية في الجامعات وفق إطار تشريعي

10 مارس 2019 | الدستور | أعلن النواب أحمد الفضل ود. عودة الرويعي وخالد الشطي وفيصل الكندري وسعود الشويعر عن تقديمهم اقتراحا بقانون بشأن تنظيم الاتحادات الطلابية في الجامعات وتضمنت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون ما يأتي:

لما كان نشاط العمل الطلابي في الجامعات من الانشطة الطلابية ذات الأهمية التي تعزز مفهوم العمل الجماعي وفق الممارسة الديمقراطية بالانتخاب، ولما كان ذلك غايته تحقيق أفضل سبل المتابعة للاحتياجات الطلابية وتمثيلهم امام الادارة الجامعية وكافة الجهات الأخرى لمعالجة أي معوقات يواجهونها وتذليل الصعاب وتبني الاقتراحات الطلابية علاوة على تنظيم الانشطة الاجتماعية والخدمات الطلابية وغيرها من الفعاليات الثقافية والرياضية، ونظرا لعدم وجود تشريع قانوني ينظم ذلك رغم عقود طويلة من الزمن مضت على العمل الطلابي في الجامعات داخل الكويت والطلبة الدارسين في الجامعات خارج الكويت، كان هذا القانون الذي يحدد المفاهيم والتعريفات اللازمة ويحدد شروط ومتطلبات تأسيس الاتحادات الطلابية وفق اطار تشريعي وشروط الترشح وآلية التصويت وحالات انعقاد الاجتماعات وما يرتبط بها وفقا للقانون، كذلك يحدد القانون سلطة الاشراف من قبل الوزارة المختصة والعقوبات المقررة لمخالفة احكام مواد القانون وما تم حظره من أنشطة، وكفالة حق اقامة الدعوى القضائية على قرار رفض طلب اشهار الاتحاد او حالات الحل التي تتم وفقا للقانون ومواعيد الطعن على ذلك.

لقطة من إحدى الجلسات